page 09 - taalim 12/02/04 4:18 Page 1

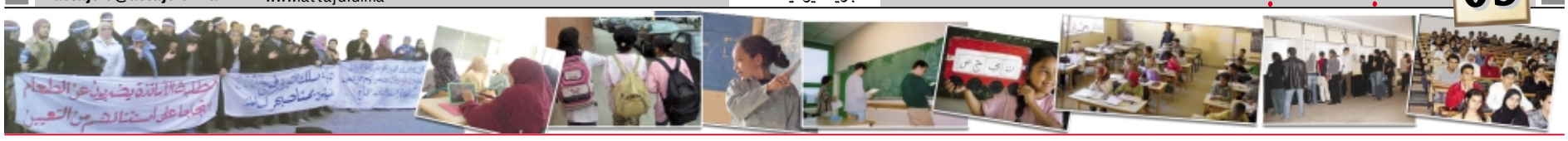

ضحايا عدم التنسيق بين القطاعات الحكومية في تزايد

مدرسون رفضت قرارات ترقيتهم وأبناء الجالية بدون أساتذة بسبب فيتو "مزوار"

يمر عدد من موظفي وموظفات قطاع التعليم في هذه الأيام بظروف عصيبة،بسبب الإحباط والتذمر الذي انتشر بينهم بسبب العراقيل والمشاكل التي وجدوها أمامهم من طرف من يهمهم الأمر الذين وقفوا حجرة عثرة في تحسين وضعهم المادي والاجتماعي على الرغم من كونهم حققوا مبتغاهم بعد اجتيازهم مختلف المباريات وفق القوانين الجاري بها العمل،ودخلوا حلبة التنافس الشريف مع الآلاف من زملائهم.

مدرسون ضحايا

أزيد من ثمانين أستاذا وأستاذة اجتازو بنجاح المباراة المخصصة لتدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية المقيمة بأوربا فوج 2009 /2010 وقد مكنتهم وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي–قطاع التعليم المدرسي– برسائل الإلحاق منذ فبراير 2010 ،لكن بحسب مصادر من المعنيين فقد وجدت مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج المعنية بهذا الملف صعوبات في استيعابهم لخلافات حسب مصادر برلمانية ما بين المؤسسة ووزارة المالية والوزارة المكلفة بالجالية كما دخل المجلس الأعلى للجالية على الخط لكن يبقى الضحايا هم الموظفون والموظفات المحسوبون على الوزير اخشيشن.

معاناة اجتماعية خطيرة

خلف تأخر التحاق المدرسين للعمل بالخارج لتدريس أبناء الجالية ،مع العلم أن أبناء الجالية المقيمة بأوربا في أمس الحاجة إلى هؤلاء بسبب الخصاص الحاد في المدرسين وبسبب حرص المغاربة على تدريس أبناءهم اللغة العربية والثقافة الأمازيغية بدل الذوبان في ثقافة البلد المضيف،تداعيات خطيرة على أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية والنفسية خاصة بعد إقدام وزارة التربية الوطنية على محاولة تأجيل وضعهم رهن إشارة مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.ففي الجانب الاقتصادي و الاجتماعي أقدم عدد منهم، يؤكد أحد المعنيين ،على بيع أو كراء أو رهن منازلهم استعدادا للرحيل بعدما توصلوا بقرارات رهن إشارة مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج و هو ما فك ارتباطهم بالمناطق التي كانوا يعملون بها بالمغرب،ولجوء بعضهم إلى الاقتراض أو بيع أثاثهم المنزلي و وسائل النقل الخاصة لتوفير مصاريف التنقل و الإيواء بأوربا أو لتسديد مراكز تعلم بعض لغات المستقبلة (إسبانيا مثلا).أيضا هناك من أفرغ سكن الوظيفة الذي كان البعض يستفيد منها، بعدما لم يصبح لهم الحق في ذلك طبقا لوضعيتهم الجديدة مما جعلهم يلجؤون إلى الاكتواء بنار الاكتراء خاصة بمدن إقامتهم الأصلية،بل لجأت مجموعة من زوجات المعنيين بالأمر إلى الحصول على الاستيداع الإداري، وتخلي بعضهم عن وظائفهم،مما زاد في تعميق الأزمة،أما إداريا فقد تم تفويت الفرص على المعنيين بالأمر حيث حرموا من اجتياز مباريات (التفتيش، المدرسة الوطنية للإدارة، مراكز تكوين أساتذة الثانوي التأهيلي) و إسناد مناصب الإدارة التربوية و الحركات الانتقالية الوطنية، الجهوية، و المحلية،و التكوينات المستمرة و غيرها،وتوقيف الكثير منهم عن متابعة دراستهم الجامعية العليا (الماستر و الدكتوراه) بالإضافة إلى حرمان حالات منهم من بعض التعويضات نتيجة و وضعيتهم الجديدة (المديرون المساعدون).

ضرورة النضال

المتضررون انتظموا في إطار منسقية وطنية تأسست مؤخرا بالرباط كما دقوا أبواب النقابات التعليمية لإيصال صوتهم،وهو ما تم حيث بادرت المكاتب الوطنية لكل من الجامعة الوطنية لموظفي التعليم(ا.و.ش.م) والجامعة الحرة للتعليم والنقابة الوطنية للتعليم إلى مراسلة كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي الإثنين المنصرم لإيجاد حل للمعنيين، والتخفيف من معاناتهم التي تزداد سواء يوما بعد يوم، ويحكي متضرر آخر لـ"التجديد" عن الاضطرابات النفسية الخطيرة التي يعاني منها أبناءه وأبناء زملائه في محيطهم المدرسي و الاجتماعي بعد تغيير آبائهم لمقرات عملهم الأصلية،بالإضافة إلى محاولة وزارتهم الأصلية تأجيل وضعهم رهن الإشارة بعد نجاحهم النهائي في امتحانات تدريس أبناء الجالية بالخارج،عبدالإله دحمان نائب الكاتب العام للجامعة الوطنية لموظفي التعليم استنكر الواقعة واعتبرها "ضرب من العبث بسبب عدم التنسيق ما بين القطاعات الحكومية المعنية"وطالب وزير المالية صلاح الدين مزوار بالتدخل العاجل لحل هذا المشكل الذي قد ينضاف إلى مشكل "شركة النجاة" لا قدر الله،وأكد دحمان دعم نقابته لهذا الملف العادل والذي بات ملفا إنسانيا محظا بسبب المعاناة الأسرية التي خلفها سوء تدبيره من طرف المسؤولين ،أما منسقية المتضررين فقد طالبت وفق بيان لها الجهات المسؤولة و خاصة وزارة المالية بتيسير المجهودات الجبارة التي بذلتها مؤسسة الحسن الثاني للجالية المقيمة بالخارج ووزارة التربية الوطنية في هذا الشأن تسريعا لوتيرة تسوية الاعتمادات المالية و عليه و تحقيقا لمطلب هذه الفئة العادل ، واستحالة عودتهم إلى مقرات عملهم القديمة في ظل الانعكاسات السلبية المذكورة فإن هذه الفئة تحتفظ لنفسها باللجوء إلى كل الوسائل القانونية المشروعة دفاعا عن ملفهم في المستقبل.

اخشيشن يقر بالنجاح والمراقب المالي يرفض

تمت ملف آخر يتعلق بصرف مستحقات الناجحين في الامتحانات المهنية برسم سنة 2009،حيث قررت وزارة المالية بتنسيق مع وزارة التعليم صرف مستحقاتهم خلال نهاية الشهر الجاري ، لكن بحسب مصادر من وزارة التعليم فإن قرابة 900 ناجح (ة) لن يتوصلوا بهذه المستحقات وهم الذين سبق أن ترقوا إلى السلم الأخير قبل تاريخ اجتياز الامتحان المذكور في 31 / 12 / 2003 ، لكون المراقب المالي رفض التأشير على ملفاتهم ،المصادر عزت السبب إلى كون هذه الفئة لم تكتمل 6 سنوات أثناء اجتيازها الامتحان المهني شهر دجنبر 2009 ،إذ تنقصها 15 يوما فقط .لكن مصادر من المتضررين أكدوا أنهم شاركوا في الإمتحان المهني السالف الذكر طبقا للمذكرة 159 الموقعة من طرف الكاتب العام لقطاع التعليم المدرسي و التي حددت شروط اجتياز الإمتحان المهني 2009 في استيفاء 6 سنوات إلى غاية 13 / 12 / 2009وقد تقدم هؤلاء بترشيحاتهم وقبلت ملفاتهم ، وأعطي لهم رقم وطني ، واجتازوا الإمتحان ، ونجحوا على غرار زملائهم الذين زاد عددهم عن 9500 ،وأعلن عن نجاحهم في الموقع الرسمي للوزارة وبالأكاديميات والنيابات وتلقوا التهاني من زملائهم وعائلاتهم وخططوا وبرمجوا للزيادة المادية المرتقبة،وما زاد الأمر تعقيدا هو اعتماد الوزارة على نفس الشروط لاجتياز فوج 2004 قصد المشاركة في الإمتحان المهني شهر أكتوبر 2010.

الفاسي بيده الحل

المتضررون على اتصال دائم فيما بينهم عبر الشبكة العنكبوتية،يقول،(العياشي،ك) أحد المعنيين،مضيفا"نحن على أتم الاستعداد لخوض مختلف المعارك النضالية للدفاع عن حقوقنا التي تريد وزارة المالية سلبها منا"،بل أكثر من هذا ،متضرر آخر تساءل بقوله:كيف يعقل أن يحدث في دولة المفروض أن يكون بين مؤسساتها تنسيق وتعاون وشراكة مثل هذه الزلات ؟وانهم" أي فوج 2003 "ليعبر عن استنكاره الشديد لأسلوب الإستهتار بشؤون الشغيلة التعليمية ، سواء في هذا الملف أو غيره من الملفات .ودعا كل النقابات أن تسجل موقفها في كل القضايا ، فإن رجال التعليم ونساءه لن يرحموا أحدا .إننا ننتظر نهاية شهر نونبر ، وكلنا أمل أن تسوى وضعيتنا وتتوصل بمستحقاتنا كاملة غير منقوصة ، وفي حالة التماطل أو التسويف ،فإن الرد سيكون بما لا ترضاه حكومة السيد عباس الفاسي هذا الأخير الذي بيده حل مشكلتنا".مصدر بوزارة التربية الوطنية أكد أن الوزارة متفهمة لمشكل هؤلاء مبرزا أن السيدة لطيفة العبيدة متابعة للملف وستعمل على حله بتنسيق مع الوزير الأول عباس الفاسي، لكن متى سيتم الحل؟يسكت المسؤول،ويؤكد علمي علمك.

مرة أخرى النقابات على الخط

استغرب النقابي دحمان لكون الحكومة وبدل أن تستجيب لمطلب النقابات التعليمية القاضي بتخفيض عدد السنوات لاجتياز الامتحان المهني من ست سنوات إلى أربع سنوات فإنها تحاسب الموظف على بضعة أيام فقط،وهذا بحسبه سوء نية وترصد مسبق في استحالة الاستجابة لهذا المطلب الذي كان مكتسبا في وقت سابق وتحديدا قبل 2003، دحمان أكد أنهم راسلوا الوزارة بخصوص هذا الملف وأبرز أن الجامعة الوطنية لموظفي التعليم تلح على ضرورة الاستجابة الفورية والإفراج عن المستحقات المالية لمستحقيها،كما طالب الوزارة بالتعجيل بتنظيم اليوم الدراسي حول الامتحانات المهنية لإيجاد مخرج لكل الإشكالات المرتبطة بالامتحانات المهنية.

خالد السطي

البرنامج الاستعجالي والتعليم العالي .. طموحات وتحديات

رشيد جرموني (*)

يشكل التعليم العالي أحد الركائز الأساسية لدعم التنمية بالمجتمع ، ولا يخفى على أحد الدور الحيوي الذي يضطلع به هذا السلك التعليمي ، فبه تقاس قيمة المجتمعات ، ومدى تحقيقها الاقتدار المطلوب ، خصوصا في زمن مجتمع المعرفة ، وثورة التكنولوجيات الحديثة .

وقد عانى التعليم الجامعي لمدة طويلة من عدة عوائق بنيوية ، منها ما هو سياسي وما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي وأيضا استراتيجي ، إلا أنه مع اقرار البرنامج الاستعجالي ، كإحدى السياسات العمومية في مجال التربية والتكوين ، دخل التعليم العالي مرحلة جديدة ، خصوصا عندما ثم إقرار مبدأ التعاقد بين الدولة والجامعات وفق مؤشرات وأهداف محددة ومضبوطة . وهذا ما تم إنجازه في السنة الماضية عندما وقعت بين يدي جلالة الملك 17 عقد لتنمية الجامعة (أكادير 2009) وقد خصص لهذا الغرض مبالغ مالية هامة تشمل مرحلة البرنامج الاستعجالي (2009/ 2012) حيث خصص 8205493583 درهم كميزانية للتسيير (خارج الأجور) و4430731750 درهم للإستثمار ، بما يعني أكثر من 12 مليار درهم ،وتعتبر من أكثر الميزانيات التي عرفها هذا القطاع في المغرب .

> ■ وقد عانى التعليم الجامعي لمدة طويلة من عدة عوائق بنيوية ، منها ما هو سياسي وما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي وأيضا استراتيجي ، إلا انه مع اقرار البرنامج الاستعجالي ، كإحدى السياسات العمومية في مجال التربية والتكوين ، دخل التعليم العالي مرحلة جديدة

ويشمل هذا التعاقد عدة أطراف ، الدولة والجامعات والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني والمكتب الوطني للجامعات للأعمال الاجتماعية والثقافية ، وقد شكل لتتبع سير عملية أجرأة الأهداف والمؤشرات المعلنة والمتفق بشأنها هيئة وطنية للتتبع والتقويم ، بالاضافة للهيئات التابعة للجامعات وللشركاء الآخرين ، وذلك بهدف ضمان السير الأمثل لعملية الاصلاح الجامعي .

ومن بين الأهداف المعلنة في هذه التعاقدات : الرفع من الطاقة الاستيعابية للجامعة كما ونوعا ، وتأهيل العنصر البشري بما يتوافق مع البرامج الوطنية والقطاعية ، وذلك بالتركيز على الشعب العلمية والتقنية التي يحتاجهما سوق الشغل .

تحسين الشروط العامة للتحصيل الدراسي للطلبة ، وذلك بالرفع من عدد المنح والمطاعم والاقامات ، وتوفير الدعم الاجتماعي للطلبة .

ومن بين الأهداف العامة كذلك ، تقليص الهدر الجامعي ونسب الرسوب . هذا مع تشجيع البحث العلمي والتقني خصوصا الذي يستجيب لحاجيات المحيط السوسيواقتصادي ، وأيضا دعم التميز الجامعي ، وكذا إزالة كل العوائق والمشكلات التي تحول دون تحقيق الاصلاح الجامعي المنشود .

انطلاقا من هذا السياق العام الذي دخله الاصلاح الجامعي ، نتساءل هل كان لهذه الأهداف والطموحات والمؤشرات من آثار على أرض الواقع ؟ وهل بدأ الاصلاح يأخذ طريقه نحو إقامة انعطافة جديدة في الجامعة ؟ أم أن الأمر لا زال يراوح مكانه ؟ وما هي مختلف الشروط والحيثيات التي لم يستحضرها صانعوا القرار التربوي ببلادنا ، لاقامة هذا الإصلاح ؟

في جزء من هذه الأسئلة التي شغلتها ونحن نتابع مجريات الاصلاح الجامعي ، نجد التقرير الذي صدر مؤخرا (أكتوبر 2010) عن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (تقرير مرحلة 2010) والذي يتطرق بالتقويم والتتبع لمجريات الأجرأة العملية لسيرورة الاصلاح في 15 جامعة مغربية ، ويشمل مرحلة شتنبر 2009 إلى غاية متم ماي 2010 ، وقد اعتمد على أزيد من 40 مؤشرا لقياس مدى التقدم في المشاريع والتعاقدات المتفق بشأنها . وهكذا جاء التقرير متمحورا حول أربعة محاور أساسية :1) تنمية الطلب على الجامعة ، من خلال الرفع من عدد الطلبة والمسجلين بها ، 2) دعم البحث العلمي ، 3)تقوية القدرات وتأهيل العنصر البشري والأطر الجامعية ، 4) وأخيرا الرفع من الحكامة الجامعية وتقوية استقلاليتها .

من خلال هذه الأهداف الكبيرة ، وبمقاربة علمية وفق مؤشرات مضبوطة ، تم الوقوف عند أهم الانجازات وكذا التحديات التي تعيق سير الاصلاح .

(*) باحث في علم الاجتماع التربوي

□ طنجة - تطوان

حفل توزيع منح الاستحقاق 2010

طلبة بجهة تازة ـ الحسيمة ـ تاونات حاصلون على الباكالوريا بتفوق في مختلف الشعب يتسلمون منح الاستحقاق برسم الموسم الدراسي 2008–2009 (أرشيف)

في إطار تشجيع وتحفيز المجهودات التي تبذلها الأسرة التعليمية بالمؤسسات العمومية وتحفيزا لبناتهم وأبنائهم المتفوقات والمتفوقين نظمت الوحدة الإدارية الجهوية لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين يوم الإثنين المنصرم بمسرح القاضي عيا ض بتطوان حفلا لتوزيع شواهد المنح على المتفوقين وطنيا وجهويا بجهة طنجة– تطوان بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين .وبحضور مدير الأكاديمية ونواب الإقليم التابعة لها وممثل جامعة عبدالمالك السعدي ونائب رئيس الجماعة الحضرية لتطوان وممثلين عن جمعية المتقاعدين وجمعيات الآباء ووسائل الإعلام وضيفة الشرف الفنانة الإنسانة الفاضلة الأستاذة سميرة القادري ،بالإضافة إلى نجوم الحفل الطالبات والطلبة المتفوقين . وقد افتتح الحفل بآيات من الذكر الحكيم تلاه النشيد الوطني ،ثم كلمة مدير الأكاديمية الذي تمن فيها عمل المؤسسة وشكر فيها مجهودات الأسرة التعليمية ونوه بالاجتهاد والمثابرة التي بذلها الفائزون .كما أشاد بعمل الوحدة الإدارية الجهوية من أجل استفادة المنخرطين من خدمات المؤسسة.في حين نوهت كلمة الوحدة الإدارية الجهوية بتطوان بالتعاون والتنسيق المثمر بين الوحدة والأكاديمية وكافة النيابات التابعة لها، كما حثت كافة التلاميذ والتلميذات وخصوصا الفائزين على المزيد من الاجتهاد والتألق مشيدة في نفس الوقت نفسه بتضحية الأسرة التعليمية من أجل الرفع وتحسين منظومتنا التربوية لما يخدم وطننا الحبيب .أما كلمة الفنانة سميرة القادري فقد شكرت المؤسسة على دعوتها ونوهت بهذه المبادرة الاجتماعية النبيلة معتبرة إياها تحفيزا جد مهم من الناحية الاجتماعية والتربوية والمادية، ودعت الفائزات والفائزين وكافة التلاميذ إلى الاجتهاد المتواصل والتعلق بالوطن والقيم الانسانية لأن بلدنا المغرب ومؤسسة محمد السادس تقول الفنانة سميرة تفخر بكم وبعطاءاتكم وتأمل فيكم الاجتهاد المعهود فيكم والتشبع بروح المواطنة .

المراسل

□ تمارة

خدمات صحية لتلاميذ بالعالم القروي

نظمت المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة بتنسيق وتعاون مع نيابة وزارة التربية الوطنية بعمالة الصخيرات تمارة ، قافلة طبية في نسختها الثانية من أجل العناية بصحة الفم والأسنان ، استفاد من خدماتها 720 تلميذة وتلميذا ينحدرون من العالم القروي بالإقليم .

وتأتي هذه المبادرة الطبية التي حضر اختتام أشغالها بمدرسة المسجد بعين العودة الخميس 11 نونبر الجاري ، كل من نائب وزارة التربية الوطنية و مندوب وزارة الصحة بتمارة ، في سياق التنسيق القائم بين وزارتي الصحة و التربية الوطنية من أجل تعزيز شروط السلامة البشرية والأمن الصحي للتلاميذ بالمؤسسات التعليمية، وكذا تفعيل مقتضيات البرنامج الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية المتمثلة في مشروعه 1ذ31 –المتعلق بدعم الصحة المدرسية والأمن الإنساني – ، والمخطط الوطني لصحة الفم والأسنان، وكذا انسجاما والتوجه العام للمندوبية الجهوية لوزارة الصحة بالرباط،الرامي إلى لامركزية الخدمات الصحية لفائدة أطفال العالم القروي.

وقد استهدفت القافلة التي تضم طاقما طبيا متخصصا في جراحة الفم والأسنان برئاسة الدكتورة غاشي سكينة رئيسة مراكز صحة الفم والأسنان بمندوبية الصحة بتمارة، ثلاث مؤسسات تعليمية من جماعات قروية مختلفة وهي : مجموعة مدارس أم عزة) 360 مستفيد (بجماعة أم عزة، ومجموعة مدارس سيدي يحيى زعير– فرعية النبكة) 160 مستفيد(– بجماعة سيدي يحيى زعير،) كما استفاد بمدرسة المسجد بجماعة عين العودة 200 متعلم .

رقم

629

تعهد الوزير أحمد اخشيشن بتجهيز 629 مؤسسة تعليمية بحواسيب داخل الأقسام(388 ثانوية تأهيلية،93 ثانوية إعدادية،101 مدرسة ابتدائية و 47 مركز تكوين)،كما تعهد خلال تقديمه لمشروع ميزانية وزارته أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بتجهيز 7339 مؤسسة بحقائب متعددة الوسائط و100 مؤسسة ابتدائية بسبورات تفاعلية.

نقابيات

النقابة الوطنية للتعليم العالي تحتج الأحد القادم بالرباط

تنفيذاً لقرار اللجنة الإدارية بتاريخ 31 أكتوبر 2010 ولمداولات لجنة التنسيق الوطنية بتاريخ 21 نونبر 2010 تنظم النقابة الوطنية للتعليم العالي يوماً وطنياً احتجاجياً تحت شعار :من أجل تعليم عالي عمومي، "يخدم المستقبل،يتجاوز الإكراهات،يستجيب للانتظارات"وذلك يوم الأحد 28 نونبر 2010 بمدرج بلماحي خ كلية العلوم خ أكدال بالرباط من الساعة العاشرة والنصف صباحاً إلى الساعة الثانية عشرة والنصف زوالاً.

ودعت النقابة الأساتذة الباحثين بمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث إلى المشاركة المكثفة في هذه المحطة النضالية وذلك بهدف الطي النهائي للملفات المتفق عليها،ومن أجل حوار مسؤول ذي مصداقية،وصون كرامة ومهنة الأستاذ الباحث ،مع توحيد وإصلاح شامل وشمولي لمنظومة التعليم العالي،بالإضافة إلى تسيير ديمقراطي لمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث ونهج سياسة وطنية ناجعة للنهوض بالبحث العلمي.والمعالجة الفورية للمشاكل التي تعرفها بعض المؤسسات (القرويين، المتعددة التخصصات، معاهد البحث،...)،ومن أجل تحسين ظروف العمل داخل المراكز الاستشفائية الجامعية مع الاهتمام بمواردها البشرية.